الأنباء
الثلاثاء 22 أبريل 2014

لجنة الموارد البشرية تسلّمت دراسة البديل الإستراتيجي وتم تضمينها في مشروع قانون أولي

الصانع: جلسة خاصة في الأول من مايو المقبل لمناقشة قضية تنويع مصادر دخل الدولة وتحديد روافد مالية بخلاف النفط

أكد رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية يعقوب الصانع: ان اللجنة قطعت شوطا لا بأس فيه بالبديل الاستراتيجي وتحولت لنا دراسة البديل وتم تضمينها في مشروع قانون أولي قدمت لنا نسخته وهو ليس نهائي وهو متعلق بتعديلات قانون الخدمة المدنية، مبينا انهم اجتمعوا امس بحضور ممثلين عن ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية وبرنامج اعادة الهيكلة وبعض مستشاري الدولة والامانة العامة للتخطيط

يعقوب الصانع

ود.عبدالله سهر مدير الجهاز المركزي للاحصاء.

وقال النائب الصانع: اتفقنا ايضا على ان يقدم مرسوم نظام الخدمة المدنية خلال 3 اسابيع، وهذا العمل انجاز لان نتحول الى البديل الاستراتيجي بما يغير النمط السائد حاليا، واصبح الان الاخوة في ديوان الخدمة المدنية متعاونين وينسقون مع بقية الجهات الحكومية المعنية بالمشروع.

وفيما يخص مكافأة نهاية الخدمة بين الصانع: طلبنا من وزارة المالية ان تكون المؤشرات حقيقية والارقام دقيقة للاطلاع على كافة الكلف المالية للعاملين بالقطاع النفطي ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني والادارة العامة للاطفاء والهيئة العامة للاستثمار والتأمينات الاجتماعية وكل القطاعات التي لديها مكافأة استحقاق او مكافأة نهاية خدمة ايا كانت مسمياتها، حتى نضع آلية وضوابط لتوحيد مكافأة نهاية الخدمة بما يتفق مع مبادئ العدالة والمساواة التي نص عليهما الدستور الكويتي.

وقال الصانع: الاربعاء المقبل لدينا اجتماع مع التأمينات الاجتماعية لبحث موضوع نهاية الخدمة وبعض الجوانب الفنية والادارية وستكون لدينا البيانات الخاصة بتلك الكلف المالية، اما يوم الاثنين المقبل فديوان الخدمة المدنية سيفيدوننا بعدد الوافدين الذين لديهم عقود خاصة سواء ما يسمى «العقد الثاني» او «العقد الثالث» او «عقد الاستعانة بخبرات»، بالاضافة الى الكلف المالية، وهذا حتى تكون لدينا ارضية ومنهجية ونتبع اساليب البحث العلمي، كي لا تأتي الدولة والحكومة وتقول ان هناك كلفا على موضوع نهاية الخدمة او قانون البديل الاستراتيجي، بل ستكون لغة الارقام صادمة للحكومة بأن هناك هدرا وتبذيرا في جوانب وهناك قطاعات لا تأخذ اي حقوق.

واعلن الصانع بالقول: اتفقنا مع الحكومة وتم تحديد يوم الاول من مايو المقبل جلسة خاصة لمناقشة قضية تنويع مصادر الدخل للدولة، وستكون لنا معرفة بالوضع المالي ودور الهيئة العامة للاستثمار في الصناديق السيادية، وكيف تكون للدولة روافد مالية اخرى بخلاف المصدر الوحيد وهو النفط.

وفي رأيه بشأن اغلاق عدد من الصحف، قال الصانع: انا من المؤيدين لحرية التعبير، وسبق ان انتقدنا النظام التركي حين قطع خدمات التواصل الاجتماعي عن مواطنيه، وبرأيي ان الاستخدام الحاصل اليوم ينافي حرية التعبير والرأي، ولكن للاسف من أصدر القانون المعمول به اليوم وضع السيف مسلطا على رقبته، وكذلك هو من يبكي الان على اللبن المسكوب ويناجي ويقول ان هذا العمل خطأ، موضحا ان هناك جهات قضائية لا تملك سوى تطبيق القانون، وهل المطلوب من القاضي او النائب العام الصد عن تطبيق القانون، والمشكلة في القانون الذي اصدره اغلب المتباكين الآن على تطبيقه، مشيرا الى ان هناك احتياج ضروري لتعديل هذا الخلل في القانون.

واضاف: انا مع حرية التعبير وآن الاوان لتعديل تشريعي يطول هذا الموضوع، ولكن انا ايضا مع تطبيق القانون الذي لا تملك السلطة القضائية سوى تطبيقه طالما هو قائم ومعمول به.

«الإيداعات» تطلب من «المالية» و«المركزي» الحسابات المتضخمة للنواب من 2006 إلى 2009

رياض العدساني وسعدون حماد ود.عبدالله الطريجي وسلطان الشمري وطلال الجلال أثناء اجتماع اللجنة

قررت لجنة التحقيق في «الإيداعات» و«التحويلات الخارجية» مخاطبة وزير المالية والبنك المركزي ووزارة العدل ووزارة التجارة للتحقق من أي تضخم في حسابات النواب منذ عام 2006 حتى 2009، أو أي تسجيل للعقارات بأسمائهم في هذه الفترة، أو ي تعاملات مشبوهة بالاسهم، وذلك بعد التأكد من «هيئة الخبراء» من سلامة هذه الإجراءات من الناحية الدستورية.

وقال مقرر اللجنة النائب سلطان اللغيصم إن اللجنة اطلعت أمس على رأي هيئة الخبراء الدستوريين بشأن مدى جواز طلب بيانات من البنك المركزي حول تضخم حسابات النواب من 2006 حتى 2009، وأثر حفظ التحقيق الجنائي على التحقيق البرلماني، ومدى جواز اعتماد اللجنة على الوثائق والمستندات التي قدمت للجنة التحقيق التي كانت مشكلة في المجلس المبطل.

وبين اللغيصم ان الرد جاء متضمنا ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: مدى ارتباط البيانات المتعلقة بالذمة المالية بالحق في الخصوصية كحق دستوري، وأجابت هيئة الخبراء الدستوريين بأن الحصول على البيانات المطلوبة لا يشكل انتهاكا واعتداء على سرية الذمة المالية للأفراد (والفترة المطلوبة للحصول على بيانات اعضاء مجلس الأمة من 2006 إلى 2009).

المحور الثاني: ان حفظ التحقيق الجنائي من قبل النائب العام لا يؤثر على التحقيق البرلماني لاختلاف طبيعة كل منهما.

المحور الثالث: وهو المحور الخاص بمدى جواز التعامل مع المستندات والوثائق الموجودة في حوزة المجلس ومصداقيتها، وأجابت الهيئة بأن بإمكان لجنة التحقيق البرلمانية ان تتعامل مع الوثائق السابقة، وأن كل ما يتعلق يرجع الى تقرير اللجنة.

وقال اللغيصم انه على ضوء هذه الإجابات، وبعد المناقشات رأت اللجنة (بالإجماع) أن تكون آلية العمل على النحو التالي:

1ـ مخاطبة وزير المالية والبنك المركزي بشأن النواب الذين تضخمت حساباتهم وأحيلوا الى النيابة، والنواب الذين تضخمت حساباتهم ولم يحالوا إلى النيابة منذ 2006 حتى 2009.

2 ـ مخاطبة وزارة العدل للإفادة بجميع العقارات التي سجلت بأسماء النواب خلال الفترة المذكورة.

3 ـ مخاطبة وزارة التجارة للإفادة عما إذا كانت هناك تعاملات مشبوهة في أسهم مالية عن الفترة المذكورة. وأكد اللغيصم ان لجنة التحقيق البرلمانية ستستكمل آلية عملها في الاجتماعات المقبلة، استنادا الى الردود التي سوف تصلها من الجهات السابقة.

الحكومة استخدمت المادة 75 من قانون الاجراءات كعقوبة

العدساني: إغلاق الصحف تقليص للحريات وتكميم للأفواه

اتهم النائب رياض العدساني الحكومة في اغلاقها الصحف بانها تسير في نهج تقليص الحريات وتكميم الافواه، مضيفا بالقول: اين ما تمنيته يا وزير الاعلام بقولك: «لا اتمنى اغلاق الصحف» وانت من قام في نفس اليوم بارسال كتاب لاتخاذ اجراءات «اغلاق الصحف»؟ واكد العدساني قائلا: انت بذلك تناقض نفسك، لافتا الى ان: منظمة العفو الدولية و«هيومان رايتس ووتش» ذكرتا ان ما حصل في الكويت وأد للحريات، مشددا بالقول: لا نقبل ان تخلق الحكومة مثل هذه الصورة، معتبرا ان البلد بدأ يتراجع في مستوى الحريات بسبب استخدام الحكومة المادة 75 من قانون الاجراءات كعقوبة بدلا من الاصل الذي نصت عليه وهو الا نخوض في سرية عملية التحقيق، بينما الحديث عن القضية بشكل عام لا يجسد مخالفة لتلك المادة، اما المادة 15 من قانون المطبوعات والنشر فالاصل فيها ان تكون اجراء احترازيا وللحيطة ولكن الحكومة تستخدمها كعقوبة وهذا الامر بحد ذاته يعد تراجعا عن الحريات.

وبين العدساني: سبق ان قلت ان اغلاق اي صحيفة مهما كانت الاسباب سوف يؤدي لان نضمن الامر في استجواب رئيس الحكومة، مضيفا: نريد انجازا واحدا من الحكومة ولا نرى، مؤكدا ان استجواب الرئيس مستحق وعلى الحكومة اليوم ان تكف عن العبث وتلتفت الى الاعمال التي يريدها الشعب.

وتابع العدساني بالقول: كلامي للنواب «شنو الامر اللي يخلينا نتمسك بالحكومة ونقول ان هذه حكومة انجاز بعد تراج جميع خدمات الدولة واخيرا التضييق على الحريات باغلاق صحيفتين ثم اغلاق صحف اخرى»، مبينا ان: الحكومة الان تسيء الى نفسها باتجاهها لتقليص الحريات لانها مهما عملت فلن تتمكن مما تصبو اليه فلدينا حوالي 15 صحيفة وصحفا الكترونية وخدمات تواصل اجتماعي واستجوابنا مستحق لهذه الحكومة.

رياض العدساني

«التعليمية» بحثت شكاوى عدم معادلة «التعليم العالي» لشهادات بعض الطلبة

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية أمس 65 اقتراحا برغبة، حيث وافقت عليها بالمجمل، فيما رفضت واحدا وإعادة المخاطبة في ثلاثة مقترحات.

وقال رئيس اللجنة النائب حمود الحمدان في تصريح صحافي ان اللجنة بحثت في باب ما يستجد من أعمال شكاوى بعض الطلبة بشأن «مماطلة وتسويف وزارة التعليم العالي في معادلة شهاداتهم وعدم عرضها على اللجان المختصة».

وأضاف ان اللجنة كانت ناقشت هذا الموضوع في اجتماعها السابق مع وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي «إلا أن الاستجابة لم تكن سريعة من قبل الوزارة».

وأوضح أن اللجنة ستبحث هذا الموضوع في اجتماعها الأربعاء المقبل مع الوزير على هامش استعراضها لقانون جامعة جابر الأحمد.

د.أحمد بن مطيع وحمود الحمدان ود.عبدالرحمن الجيران ود.عودة الرويعي خلال الاجتماع

ناشد «الداخلية» سرعة الوصول إلى الجناة

الخرينج يستنكر عمليات سرقة لأفرع الجمعيات التعاونية في الفروانية

استنكر نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج عمليات السرقة التي تمت لأفرع الجمعيات التعاونية التابعة لمحافظة الفروانية من قبل مجموعة مسلحة.

وأكد الخرينج ان العنف المجتمعي الذي بدأ يظهر في المجتمع الكويتي لهو مؤشر خطير لظاهرة خطيرة.

وأعرب الخرينج عن تنديده الكامل بهذا الاعتداء والتصرفات غير المسؤولة من قبل فئة تريد الشر بالكويت وتعمل على زعزعة الأمن بالبلاد.

وناشد الخرينج وزارة الداخلية سرعة الوصول الى الجناة وتطبيق القانون بحزم عليهم ليكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه تكدير سلمنا وترويع المواطنين وغير المواطنين مرتادي الجمعيات التعاونية والعمل على بسط الأمن والأمان في ربوع بلادنا الحبيبة.

خليل الصالح

الصالح يستقبل رواد ديوانه بالقادسية مساء اليوم

يستقبل النائب خليل الصالح رواد ديوانه مساء اليوم الثلاثاء الموافق 2014/4/22 بمنطقة القادسية، ق3، شارع 35 حمد الخالد، م25.

اقترح تعديل المادة 15 من قانون المطبوعات

الكندري: لا يجوز إلغاء ترخيص أو تعطيل أي صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة

قدم النائب د.عبدالكريم الكندري اقتراحا بقانون في شأن تعديل القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، وجاء في القانون ما يلي:

مادة أولى

تستبدل المادة 15 من القانون رقم 3 لسنة 2006 بالنص التالي: مع عدم الإخلال بنص المادة السابقة لا يجوز إلغاء ترخيص أو تعطيل أية صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: حظرت المادة الخامسة عشرة من القانون رقم 3 لسنة 2006 إلغاء ترخيص أية صحيفة إلا بموجب نهائي صادر من المحكمة المختصة، لكنها في الوقت نفسه أجازت لرئيس دائرة الجنايات أو قاضي الأمور المستعجلة عند الضرورة وبناء على طلب من النيابة العامة إصدار قرار بإيقاف صدور الصحيفة مؤقتا لمدة لا تجاوز أسبوعين قابلة للتجديد أثناء التحقيق أو المحاكمة، فكان التناقض واضحا في تلك المادة بحيث حمت الفقرة الأولى منه الحرية الصحافية تطبيقا للمادة 37 من الدستور والتي تنص على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون، ولكن جاءت الفقرة الثانية منها بانتهاك لتلك المادة بأن أجازت وقف الصحيفة مؤقتا لمدة لا تجاوز أسبوعين بل أجازت أيضا تجديدها أثناء التحقيق والمحاكمة، وهو إجراء احترازي ينتهك حرية الصحافة ويتناقض مع مبدأ قرينة البراءة، لذلك تم تعديل المادة 15 بنص لا يجيز إلغاء ترخيص أو تعطيل أية صحيفة إلا بموجب حكم نهائي صادر من المحكمة المختصة.

د.عبدالكريم الكندري

5 نواب لتشكيل لجنة تحقيق حول الحيازات الزراعية في الوفرة

قدم النواب د.عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل ود.خليل عبدالله وحمود الحمدان وروضان الروضان اقتراحا جاء فيه: قام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بإصدار تعميم وزاري بتاريخ 16 مارس 2014 والقاضي بتشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات توزيع الأراضي الزراعية في منطقة الوفرة.

ولما كان الهدف هو تبيان للحقيقة وكشف مواطن الخلل فإننا نتقدم بالاقتراح التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر:

نص الاقتراح: نقترح تشكيل لجنة تحقيق بشأن تجاوزات شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة، وأي تجاوزات أخرى مع التقيد بما جاء في التعميم الذي أصدره وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 16 مارس 2014 لحين انتهاء لجنة التحقيق من أعمالها.